تقييم المرحلة التحضيرية التى إنعقدت فى الحمامات فى يونيو 24-26 2004

مريم مرزوقى – منسقة مجموعة حقوق الإنسان

مجموعة حقوق الإنسان تؤكد على تقدم ملحوظ بالرغم من محاولات المنع
بيان مجموعة المجتمع المدنى لحقوق الإنسان

بعد إنتهاء إجتماع المرحلة التحضيرية الأولى من المرحلة الثانية للقمة العالمية للمعلومات والتى إنعقدت بالحمامات بتونس فى الفترة من 24-26, 2004 فتود مجموعة حقوق الإنسان أن تعبر عن ارتياحها بالتقدم الملحوظ والذى بدا فى هذه المرحلة من قمة تونس, بالرغم من الممارسات غير المقبولة من عدد من الغوغاء الذين حاولوا التشويش على منظمات المجتمع المدنى وتشويه سمعة المجموعة وأعضاءها

إن المجموعة, والتى تضم خمسون منظمة حول العالم, ظلت تعمل منذ المرحلة التحضيرية من المرحلة الأولى من القمة فى يوليو 2002 لتأكيد أن حقوق الإنسان ليست خارج أجندة المؤتمر ولا خارج عملياتها

التقدم الذى أحرزناه والذى يثبت أن المشاركة كانت هى الخيار الصحيح:

العلامة الإيجابية الأولى هى تسجيل ثلاث منظمات تونسية استطاعت أن تحقق المتطلبات الإدارية لحضور المرحلة الثانية من القمة, كعضو فى المجتمع المدنى. وبهذه الطريقةاستطاعات الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والعفو الدولية-تونس والمنظمة التونسية للنساء الديمقراطيات أن يعبرن عن أنفسهن باسمهن خلال المؤتمر

تقدم آخر للمجموعة هو مداخلة المجتمع المدنى الذى قدمتها سهير بالحسن, نائبة رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتى تحدثت فيها عن حقوق الإنسان فى مجتمع المعلومات بالنيابة عن المجتمع المدنى. وتود مجموعة حقوق الإنسان أن تشكر رئيس المرحلة التحضيرية, سفير لاتفيا, جانيس كاركلينز, والذى بدونه ما استطاع المجتمع المدنى تقديم مادخلته فى الجلسة العامة يوم السبت 26 يوليو 2004. والمجموعة تود أيضا أن تشير إلى أن السلكات التونسية قبلت أيضا أخيرا أن تقوم سهير بالحسن بتقديم بيانها

هذا التقدم يوضح أن المجموعة قامت بالإختيار الصحيح وذلك برفضها مقاطعة المراحل التحضيرية فى مرحلة تونس, والذى كان سيكون الطريق السهل للخروج

قامت المجموعة بعمل بيان ووقع عليه حوالى 50 منظمة فى سبتمبر 2003 جددت إلتزامها بالسماح بممثلى المجتمع المدنى بالمشاركة الحرة فى أعمال القمة كعلامة واضحة مطلوبة من تونس لإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذا هو الشرط الأساسة للمشاركة فى القمة ذاتها والتى ستنعقد فى نوفمبر عام 2005

محاولات غير مقبولة للمنع من غوغائيين

بالرغم من هذه العلامات المشجعة فالمجموعة لابد وأن تشجب, مع كل منظمات المجتمع المدنى, محاولات عرقلة أعمال المنظمات المجتمعة فى الجلسة العامة للمجتمع المدنى. قام عدد لابأس به من الناس, مدعين أنهم من المجتمع المدنى التونسى, بتعطيل الإجراءات حتى جاء قرار السفير كاركلينز.

ممارسات منظمة للتضليل, محاولات لتشويه سمعة المجموعة وأعضائها, ملء الحجرات بتبجح بأناس جاءوا بهم للموقع فى أتوبيسات, العنف الشفوى العدوانى ضد المشاركين وتطيل مشاركاتهم عن طريق تحويل إجتماعاتهم إلى فوضة, كانت كل هذه بعض الأمثلة استخدمها المشوشون من أجل منع ممثلى الرابطة التونسية من الكلام باسم المجتمع المدنى المشارك. عن طريق هذه الممارسات حاول هؤلاء العملاءالغوغائيون منع البيان, والذى أصدرته لجنة الصياغة لجلسة المجتمع المدنى بشكل شرعى وبحسب القوانين والإجراءات التى وضعت منذ بداية مرحلة جنيف المجموعة تأسف أنه بسبب هذا الوضع لم تتمكن منظمات المجتمع المدنى من النقاش فى ظروف عادية أو التحاور حول الموضوعات كلها التى ستتعامل معها قمة المعلومات, أهمها إدارة الإنترنت وتمويل البنية التحتية

لقد كانت مشاركة مجموعة حقوق الإنسان هامة للغاية أثناء المرحلة الأولى لقمة المعلومات من خلال عددها ونوعية أعضاءها. لقد قامت المجموعة بتنظيم إجتماع فى 24 يونيو 2004 بالحمامات وكان الحضور كبيرا بما فيهم ممثلى

مكتب المفوضية العالية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وبعد تقديم تكوينها وأهدافها وإنجازاتها السابقة قامت المجموعة بتشجيع مشاركة أعضاء جدد بشرط أن يكونوا موافقين على أهداف حماية وتشجيع مبادىء حقوق الإنسان أثناء قمة المعلومات وفى كل دول العالم ومن بينها الدولة المضيفة. ولن تسمح المجموعة بأى عضو من العملاء الغوغائيين أن يقوموا بإخافة المجموعة من خلال محاولاتهم لتشويه سمعتها, كما أنها لن تسمح بأية محاولات للسيطرة عليها من خلال منظمات أو أفراد ممن تتناقض ممارساتهم مع المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان

وبنفس الطريقة فإن المجموعة, مع المجتمع المدنى ككل, سوف تتخذ إجراءات لتأكيد أن مثل هذه الإنتهاكات لن تحدث ثانية فى المستقبل. وإننا نشجع سلطات الدولة المستضيفة للقمة, مع كل المنظمين, أن يتأكدوا من أن العمل سوف يسير بشكل هادىء وباحترام متبادل, لكى يصبح التقدم الذى سنحرزه بعد إجتماع الحمامات شىء يعترف به الكل

تشجيع التقدم فى المستقبل

المجموعة تأمل كأهداف للمستقبل, أن تحصل منظمات غير حكومية مستقلة تونسية على الإعتراف القانونى الذى حرموا منه حتى اليوم وبشكل عام وبدون شرح, بالرغم من أن الكثير منهم كانوا يقومون بأعمالهم لسنوات عديدة. إن عدم الإعتراف بحقهم المشروع فى حرية تكوين الجمعيات يمنعهم من المشاركة الرسمية فى القمة. هذا هو الحال مثلا بالنسبة للمجلس القومى للحريات بتونس, واتحاد التنمية البديلة, والجمعية الدولية لمساندة السجناء السياسيين, وجمعية مكافحة التعذيب فى تونس, والمرصد للدفاع عن حرية الصحافة والنشر والإبداع, وآخرين وبينما تفخر القمة بفتح أعمال الأمم المتحدة لمشاركة أقوى للمجتمع المدنى, حتى أنها قامت بالإعتراف الرسمى بمكتب للمجتمع المدنى, فإن المجموعة تتوقع من الدولة المضيفة أن تترجم هذا إلى إجراءات ملموسة عن طريف الإعتراف الرسمى بوجود هذه المجموعات.

بالإضافة لذلك فإن المجموعة تود أن تعيد التعبير عن قلقها بالنسبة لإستثناء أحد أعضاءها, منظمة حقوق الإنسا بالصين, وهى المنظمة الوحيدة التى تدافع عن حقوق الإنسان بالصين. إن منظمة حقوق الإنسان بالصين قد تم استثناءها منذ المرخلة الأولى للقمة بدون أية توضيحات من المنظمين.

إن مسألة التسجيل ليست فقط المسألة الوحيدة التى تستدعى قلق المجموعة وقلق الموقعين على بيان سبتمبر 2003. إن غكلاق سراح سجناء الرأى هو أحد الأمور الأحرى. لقد إنعقدت هذه المرحلة التحضيرية الأولى بعد أقل من أسبوع من تأجيل حكم الإستئناف فى القضية المعروفة باسم مستخدمى الإنترنت بزرزيس, وهم شباب أقل من 20 عاما, والذين حكم عليهم بأقصى عقوبة وهى السجن عشرون عاما. إن الدليل المقدم ضدهم هو بالأساس وثائق يمكن أن يتم إنزالها من مواقع الإنترنت. لو كان لدى السلطات التونسية أي دليل ملموس يبرر ما إتهم به مستخدمو الغنترنت بزرزيس والذين تم إتهامهم بالإرهاب, فلابد أن يتم عرضها بشكل علنى وفى إطار محاكمة عادلة. بخلاف ذلك, فإن المجموعة, مثل كل المراقبين الدوليين, سوف يضطرون إلى إعتبار أن مجرد تصفح الإنترنت قد يكلفك عشرين عاما فى السجن فى الدولة المضيفة للمرحلة الثانية من قمة المعلومات.

سوف تستمر المجموعة فى مواصلة مهمتها

لقد تم تنظيم المجموعة من أجل وضع حقوق الإنسان على أجندة القمة بكل إحترام لعالميتها وخصوصيتها. ولأنه لا يمكن أن توجد ديمقراطية بدون تقدم عادل, فإن مجموعة حقوق الإنسان تعى تماما أن الأهمية الأساسية لعقد القمة فى تونس هو من أجل الشعب التونسى وكذلك من أجل كل من فى دول الجنوب, ولذلك فإننا نتمنى لها النجاح. ولكن لأنه لا يمكن وجود تنمية بدون ديمقراطية فإن المجموعة سوف تقوم بمراقبة الأحوال والإجراءات المحيطة بهذه القمة, وسوف تقوم بالإبلاغ عن ما يحول دون تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية فى الدولة المضيفة. وفى ضوء التقييم العام لحقوق الإنسان فى عام 2005, فإن كل المشاركين فى القمة من حكومات ومنظمات دولية وقطاع خاص ومجتمع مدنى سوف يقومون بإتخاذ قرارهم

ممثلو مجموعة حقوق الإنسان المجتمعين بالحمامات

- Rikke Frank Jorgensen, DIHR - Danish Institute for Human Rights (DK) - Coordinator
- Antoine Madelin, FIDH - Fédération internationale des Ligues des droits de l'homme
- Meryem Marzouki, IRIS - Imaginons un réseau Internet solidaire (FR) - Coordinator

Press contacts:
- Rikke Frank Jorgensen - rfj@humanrights.dk
- Antoine Madelin - amadelin@fidh.org, + 32 2 209 62 89
- Meryem Marzouki - Meryem.Marzouki@iris.sgdg.org

Activities and documents of the Caucus during WSIS first phase:
http://www.iris.sgdg.org/actions/smsi/hr-wsis